

تدقيق أداء المصارف التجارية في استخدام مواردها المتاحة  
بالاعتماد على مؤشر نسبة تغطية السيولة: دراسة تطبيقية  
مقارنة بين مصرف حكومي وخاص

يحيى غضبان جعفر

أ.م.د. ليث جواد كاظم

كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية

يهدف البحث إلى قياس مدى التزام المصارف عينة البحث بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) الواردة ضمن القواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل ٣، فضلاً عن قياس مدى كفاءة إدارات المصارف عينة البحث في استخدام مواردها المالية، وتقديم إجراءات تصحيحية لمسار النشاط المصرفي، للاسترشاد بها لتقويم أداء المصارف من خلال تحديد مستوى السيولة الذي يجب الاحتفاظ به، وكيفية توظيف موارد المالية للمصارف، بطريقة تكفل لها استخدامها بصورة كفؤة ويحقق لها حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان)، اذ ارتكزت مشكلة البحث على السؤال الرئيسي ومفاده: كيف يمكن تحديد مستوى السيولة التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها لتحقيق حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان)، وهل يمكن اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم توظيف الموارد المالية للمصارف التجارية؟، لذا فقد افترض البحث " وجود إمكانية لاعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم أداء المصارف التجارية في توظيف الأموال المتاحة لديها"، وقد تضمن مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية، اما عينة البحث فقد اقتصر على مصرفي الرشيد وسومر التجاريين، ولمدة زمنية امدها (٦) سنوات ممتدة من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠٢٢، إذ تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين فضلاً عن البيانات المتحصل عليها عن طريق الزيارات الميدانية للمصرفين، والتي تم توظيفها في جانب التحليل المالي وتقويم الأداء للجانب التطبيقي، وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج ابرزها إمكانية اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية، بوصفها احد الاساليب الحديثة لتقويم الأداء المصرفي، وقد اختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها الزام المصارف كافة بتقويم أداءها بصورة دورية، ومقارنة أدائها الفعلي بالأداء المستهدف وفقاً للتخطيط المحدد مسبقاً، لكشف نقاط الخلل ومعالجتها، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها، فضلاً عن اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية، من خلال تحديد المستوى الملائم للسيولة والاسلوب الامثل لتوظيفها، بما يكفل الاستخدام الكفء لمواردها المالية.الكلمات المفتاحية: تقويم الأداء ، التوظيف الامثل للموارد المالية، نسبة تغطية السيولة.

### Abstract

The research aims to measure the extent to which the sample banks comply with the application of the liquidity coverage ratio within the regulatory rules and regulations of Basel 3, as well as to measure the efficiency of the sample banks' management in using their financial resources and to provide corrective measures for the banking activity trajectory, to guide the evaluation of bank performance by determining the level of liquidity that should be maintained, and how to employ the financial resources of banks in a way that ensures efficient use and achieves a balanced state in their main objectives (profitability, liquidity, security). The research problem is based on the main question: How can the level of liquidity that banks must maintain to achieve a balanced state in their main objectives (profitability, liquidity, security) be determined, and can the liquidity coverage ratio be used to evaluate the use of financial resources for commercial banks? The research included the Iraqi commercial banks, with the research sample limited to Al-Rasheed and Sumer Commercial Banks, over a period of six years from 2017 to 2022. The research relied on the published annual reports of Al-Rasheed and Sumer Commercial Banks, as well as data obtained through field visits to the banks, which were employed in the financial analysis and evaluation of the practical aspect. The research yielded a number of results, including the possibility of adopting the liquidity coverage ratio to evaluate the use of available financial resources for commercial banks as a modern method for evaluating banking performance. The research concluded with a set of recommendations, including the obligation for all banks to evaluate their performance regularly, compare their actual performance with the targeted performance according to the predetermined planning, to identify weaknesses and address them, and to determine strengths to enhance them, as well as to adopt the liquidity coverage ratio to evaluate the use of available financial resources for commercial banks by determining the appropriate level of liquidity and the optimal method for its employment to ensure the efficient use of their financial resources.

المقدمة

يُجسد القطاع المصرفي قلب النظام المالي والذي يعتبر احد أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، نتيجة لضخامة أهميته ودوره في كل من الأسواق المالية والأسواق النقدية وحركة التجارة الخارجية، حتى عدّ القطاع المصرفي احد مقاييس التطور الاقتصادي، وجراء ما يواجهه العالم المعاصر من تحولات مختلفة ومتلاحقة و تغيرات سريعة في ظل العولمة المالية، فقد شهد القطاع المالي والمصرفي تطورات متعددة خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التطور التكنولوجي الواسع في الصناعة المصرفية، ، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، واشتداد المنافسة المحلية والدولية، فضلاً عن استحداث أدوات مالية جديدة، حيث اصبحت المصارف اكثر عرضة للمخاطر، ما ادى الى حدوث أزمات مالية متعددة شهدها العالم في مختلف الدول، ليبدأ إدراك إخضاع هذا القطاع لعملية التقويم، وذلك لضمان استقرار وسلامة القطاع المالي والمصرفي العالمي و المحلي. وهناك العديد من المعايير التي تستعمل لقياس مدى سلامة واستقرار الأداء المصرفي، إذ تصنف هذه المعايير كمؤشرات لتقويم أداء المصارف عن طريق كشف أوجه الضعف في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تواجه مخاطر مالية تؤدي إلى انهيارها، ومن هذه المعايير نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio الواردة ضمن اتفاقية بازل ٣، والتي تلزم المصارف الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة بهدف المحافظة على متانة واستقرار النظام المالي والمصرفي ورفع درجة الاستقرار لدى النظام المصرفي ومنع الأزمات المالية في المستقبل.

## المبحث الاول/ منهجية البحث

### مشكلة البحث:

المشكلة الاساسية التي تسعى الدراسة لبحثها وتحليلها يمكن صياغتها في التساؤل الاتي (كيف يمكن قياس نسبة تغطية السيولة (LCR)؟ وهل يمكن اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم توظيف الموارد المالية للمصارف التجارية؟ وكيف يمكن تحديد مستوى السيولة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لتحقيق حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الأمان)).

### اهمية البحث:

تتم اهمية البحث في الاتي:

١. حداثة تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) بالمصارف العراقية وندرة الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.
٢. يسلط الضوء على احد المواضيع الحيوية المهمة وهي نسب السيولة المصرفية وتحديد نسبة تغطية السيولة (LCR)، اذ تعد السيولة احد اهم اهداف المصارف لما لها من ضرورة لتحقيق الأمان والسلامة المصرفية والتي هي احد الاهداف الرئيسية للبنك المركزي ومتطلبات لجنة بازل الدولية.
٣. تشارك الدراسة في تقويم السياسات المصارف العراقية في توظيف مواردها المتاحة وتحليل نقاط ضعفها وقوتها، ما يساعد على تحسين أداؤها لتحقيق اهدافها.
٤. اتاحة دراسة علمية للمصارف التجارية يمكن الاستفادة منها في عملها، فضلاً عن اثرها المكتبة العملية بموضوع الدراسة.

### اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. استعراض المنطلقات الفكرية النظرية لنسبة تغطية السيولة (LCR)، وتحديد مكونات والية احتسابها.
٢. قياس مدى التزام المصارف عينة البحث بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) الواردة ضمن القواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل ٣ للحفاظ على سلامة المراكز المالية لها.
٣. قياس مدى كفاءة إدارات المصارف عينة البحث في استخدام مواردها المالية، فضلاً عن تقديم إجراءات تصحيحية لمسار نشاط المصارف عينة البحث، للاسترشاد بها لتقويم ادائها من خلال تحديد مستوى السيولة الذي يجب الاحتفاظ به، وكيفية توظيف الموارد المالية بالشكل الذي يكفل الاستخدام الكفء لهذه الموارد، ويحقق حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الأمان).

### فرضية البحث:

يستند البحث الى الفرضيات الأتية "إمكانية اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم أداء المصارف التجارية في توظيف الأموال المتاحة لديها".

### حدود البحث المكاني والزمني:

١- الحدود المكانية: تضمن مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية، اما عينة البحث فقد اقتصر على مصرفي الرشيد وسومر التجاريين.  
٢- الحدود الزمانية: يتناول البحث مدة زمنية أمدها (٦) سنوات تمتد من (٢٠١٧ - ٢٠٢٢).

## ٢ المبحث الثاني/ الجانب النظري للبحث

### ٢.١ مفهوم نسبة تغطية السيولة (LCR)

نسبة تغطية السيولة (LCR) هي احدى معايير الرقابة على سيولة المصارف، قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقيتها الثالثة في يناير ٢٠١٣ لغرض مواجهة مخاطر السيولة في الاجل القصير، عبر ضمان امتلاك المصارف مخزون كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) الغير مرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لتلبية احتياجاتها لمدة (٣٠) يوم في ظل سناريوهات ضغط محددة (٢٠١٦: EMEAP، ٦). لذا فقد عرفت بأنها "معياري احترازي يلزم المصارف بالاحتفاظ بمخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) لتمكينها من تحمل فترة ضغط السيولة لمدة (٣٠) يوم على الأقل دون الحاجة إلى إعانة من البنوك المركزية و/أو الحكومات" (Patora, 2015: 26).

### ٢.٢ - الهدف من نسبة تغطية السيولة (LCR)

تهدف نسبة تغطية السيولة الى دعم ادارة مخاطر السيولة في الاجل القصير، من خلال الرقابة على سيولة المصارف للتحقق من احتفاظها بمستوى مناسب من الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) الغير مرهونة، والتي يمكن تحويلها الى نقد لمقابلة التزامات المصرف لمدة (٣٠) يوم اللاحقة، وفي ظل سيناريوهات ضغط محددة (CENTRAL BANK OF SRILANKA, 2015: 1).

### ٣.٢ - متطلبات وآلية احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR)

ينبغي ان لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الظروف عن ١٠٠ % أو بمعنى آخر ينبغي أن تتماثل الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة (٢٠١٣: ٤، BCBS). ويتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفق الصيغة الآتية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٥) :

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA)}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

### ٤.٢ - مكونات نسبة تغطية السيولة (LCR)

تتكون نسبة تغطية السيولة (LCR) من قسمين، الاول يشتمل على الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) والذي يمثل بسط نسبة تغطية السيولة، اما القسم الثاني فيشتمل على صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً والذي يمثل مقام نسبة تغطية السيولة وكما يلي:

أ- بسط النسبة (اجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA)) :

❖ تقسم الموجودات السائلة عالية الجودة الى مستويين اثنين هما :

(١) موجودات المستوى الاول: يتم إدراج موجودات "المستوى الأول" بقيمتها العادلة ويمكن إدراجها بالكامل من دون حد أقصى وتعطى

معامل ترجيح ١٠٠٪ أي بدون استقطاع (نسبة الخصم ٠٪) وتتضمن موجودات المستوى الاول ما يلي :

(أ) النقد والمسكوكات : و يشمل كل انواع النقد والمسكوكات المعدنية سواء كانت بالعملة المحلية او الاجنبية.

(ب) النقد في الطريق.

(ت) الذهب : ويشمل مخزون الذهب الذي يمتلكه المصرف باستثناء الذهب المرهون.

(ث) الأرصدة لدى البنوك المركزية : باستثناء ارصدة الاحتياطي الإلزامي .

(ج) الأرصدة لدى المصارف : وتشمل الحسابات الجارية ، الودائع الآجلة، القروض والسلف، التأمينات.

(ح) ادوات الدين : وتشمل :

- ادوات الدين الصادرة من الحكومة او البنك المركزي في الدولة التي تنشأ بها مخاطر السيولة.

- ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية الاخرى (الخارجية) المثقلة بأوزان مخاطر صفر % حسب بازل ٢ (البنك المركزي

العراقي، ٢٠١٧: ٦-٧).

(٢) موجودات المستوى الثاني: اذ يطبق على هذه الموجودات حد أقصى ٤٠ % من اجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة (موجودات

المستوى الأول+ موجودات المستوى الثاني)، ويشمل المستوى الثاني من الموجودات فئتين هما :

(أ) موجودات المستوى الثاني الفئة (أ) : و تعطى معامل ترجيح ٨٥ %، ويشترط فيها ان تكون ذات وزن مخاطر صفر % وان تكون متداولة ومدرجة في الأسواق المالية و تتضمن ما يلي:

- ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية ذات وزن مخاطر اقل من ٢٠ % طبقاً للتصنيف الائتماني للجهة المدينة.

- ادوات الدين المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية و غير المالية المصنفة ذات تصنيف ائتماني (AA-) فما فوق.

(ب) موجودات المستوى الثاني الفئة (ب) : اذ يطبق حد أقصى ١٥ % من اجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة (موجودات المستوى

الأول+ موجودات المستوى الثاني)، و تعطى معامل ترجيح ٥٠ % أي ان نسبة الخصم ٥٠ % وتشمل موجودات المستوى الثاني الفئة (ب) ما يلي :

- ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية ذات وزن مخاطر اكثر من ٢٠ % طبقاً للتصنيف الائتماني للجهة المدينة.

- ادوات الدين المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية والغير المالية ذات تصنيف ائتماني اقل من (AA-)

- شهادات الإيداع المصرفي والتي لديها مدة استحقاق اقل ٣٠ يوم (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠٢١: ١٠-٩).

ب- مقام النسبة (صافي التدفقات النقدية الخارجة) :

• تتضمن صافي التدفقات النقدية الخارجة :

(١) إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة (Cash Outflows) :

في هذا الاطار تشتمل إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي على الفئات الواردة في الجدول

الآتي:جدول (١) ملخص التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة وفق معدلات تدفقها

الفئات	التفاصيل	معدلات التدفق
١	ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ٣٠ يوم	١٠٠ %
٢	ودائع القطاع الحكومي الثابتة التي تستحق خلال فترة ٣٠ يوم	١٠٠ %
	ودائع القطاع الحكومي عدا الودائع الثابتة	٤٠ %
٣	أ- الودائع الجارية للأفراد والشركات والتي تم تصنيفها الى فئات وكما يلي :	
	❖ اقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي	١٠ %
	❖ اكثر من ١٠٠ مليون ولغاية ٥٠٠ مليون دينار عراقي	١٥ %
	- للأفراد	٢٠ %
	- للشركات	
	❖ اكثر من ٥٠٠ مليون ولغاية واحد مليار دينار عراقي	٢٠ %
	- للأفراد	٣٠ %
- للشركات		
٤	❖ اكثر من واحد مليار دينار عراقي	٤٠ %
	- للأفراد	٤٥ %
	- للشركات	
٥	ب- ودائع التوفير للأفراد والشركات	٢٠ %
	ج- الودائع ذات الطبيعة الجارية والثابتة للأفراد والشركات	١٠٠ %
٤	الحسابات والأرصدة الدائنة مع البنك المركزي المستحقة خلال ٣٠ يوم	١٠٠ %
٥	شهادات الإيداع المصدرة المستحقة خلال ٣٠ يوم	١٠٠ %

٦	الاقتراض الداخلي والخارجي الذي يستحق خلال ٣٠ يوم	%١٠٠
٧	التأمينات والمقبوضات المستحقة خلال ٣٠ يوم	%١٠٠
٨	المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح ما عدا المصارف	%٤٠
٩	المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح مع المصارف	%٨٠
١٠	خطابات الضمان المطالب بها وغير المدفوعة و صافي الاعتمادات المستندية المستحقة خلال ٣٠ يوم	%١٠٠
١١	خطابات الضمان القائمة مطرحة منها التأمينات المستحقة خلال ٣٠ يوم	%١٠٠
١٢	صافي الاعتمادات المستندية الصادرة التي لها استحقاق اكثر من ٣٠ يوماً	%٢٠
١٣	صافي الالتزامات الناتجة عن الدفع الأجل المستحقة خلال ٣٠ يوماً مطروحا منها تأمينات نفس الفترة	%١٠٠
١٤	المطلوبات الاخرى	%١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي

(٢) إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة (Cash Inflows) :

• تتضمن التدفقات النقدية الداخلة ما يلي :

(أ) الائتمان النقدي الممنوح : والذي يتضمن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمصنفة حسب نوع الضمان المقابل لها الى :

- \* الديون المضمونة بموجودات من المستوى الأول .
- \* الديون المضمونة بموجودات من المستوى الثاني (أ) .
- \* الديون المضمونة بموجودات من المستوى الثاني (ب) .
- \* الديون المضمونة بأصول اخرى .
- \* الديون الغير مضمونة بأي اصول .

وفي هذا الصدد فإن الائتمان النقدي الممنوح يتضمن :

- الديون المنتجة : وهي تلك الديون التي مضى على أجل استحقاقها اقل من ثلاث اشهر، اي متعثرة منذ مدة تقل عن الثلاث شهور .
- الديون غير المنتجة : وهي تلك الديون التي مضى على أجل استحقاقها اكثر من ثلاث اشهر، اي متعثرة منذ مدة تزيد عن الثلاث شهور (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ص ١٣).

(ب) الموجودات الأخرى: وتتضمن اي موجودات اخرى ظاهرة في جانب الموجودات ضمن قائمة المركز المالي (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠٢١، ص ١٧).

### ٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي للبحث

من اهم الاهداف التي تسعى لها المصارف لتحقيقها، هو توظيف مواردها المتاحة بالشكل الامثل، والذي يتجسد بقدرة المصرف على ادارة سيولته بشكل كفوء، يوازن فيه بين متطلبات السيولة اللازمة لتلبية سحبيات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان تجنباً لمخاطر عدم الايفاء بالالتزامات المستحقة في تواريخها المحددة، وبين عوائد عملية الاستثمار السيولة المتاحة لديها دون تعطيل للفوائض النقدية المتوفرة. لذا تسعى هذه الدراسة الى تقييم كفاءة المصارف عينة البحث في توظيف مواردها المتاحة، واكتشاف جوانب الخلل فيه، من خلال استعمال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR)، فضلاً عن طرح السبل والتي من شأنها رفع كفاءة التوظيف، استكمالاً لتقويم أداء المصارف في توظيف مواردها المتاحة، والجدول ادناه يبين نسبة تغطية السيولة لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين: الجدول رقم (٢) مؤشرات نسبة تغطية السيولة (LCR) لمصرفي الرشيد وسومر

المصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
--------	------	------	------	------	------	------	---------------	-------------------

مصرف الرشيد	١٥٣%	١٥٧%	١١٧%	٧٣%	٧٥%	١٤٧%	١٢٠.٣٣%	٣٨.٥٤
مصرف سومر	٦٦٥%	٣٥٣%	٧٦٧%	٩٨٢%	٤٣٢%	١٨١٥%	٨٣٥.٦٦%	٥٣١.٠٨

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية و البيانات المتحصل عليها خلال الزيارات الميدانية للمصرفين

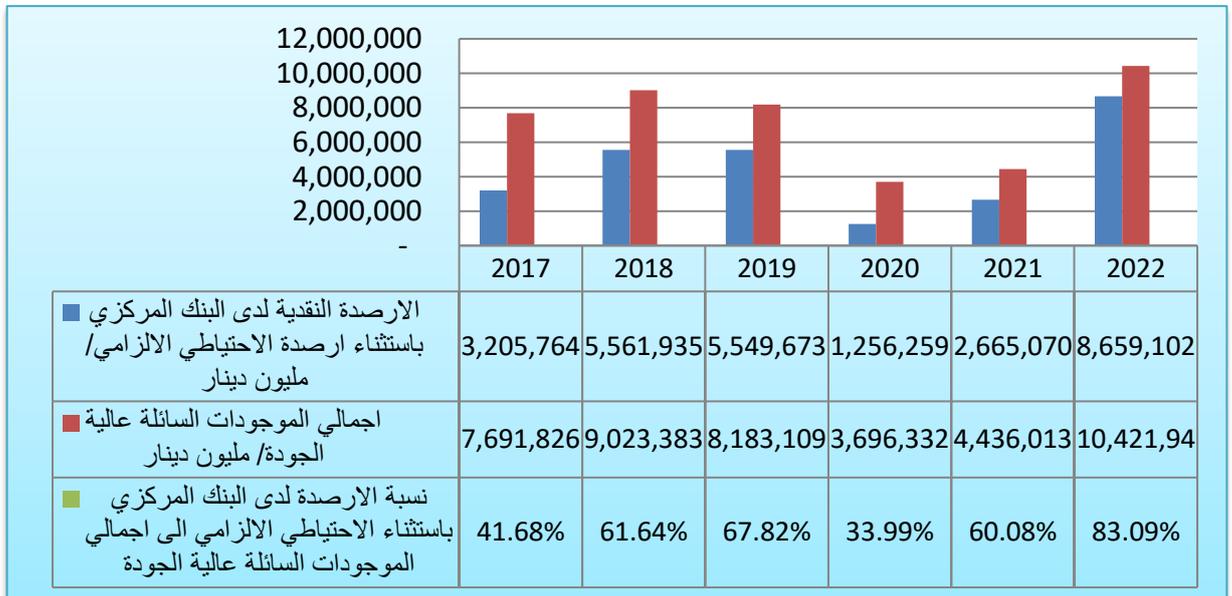
بلغ معدل النسبة لمصرف الرشيد للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) بحدود ١٢٠٪، ما يعني امتلاك المصرف سيولة نقدية بما يعادل مرة وربع تقريبا ما يحتاجه المصرف فعليا لمواجهة سحبيات المودعين وطلبات المقترضين في المدى القصير، اما مصرف سومر فقد بلغ معدل النسبة للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) بحدود ٨٣٥٪، ما يعني امتلاك المصرف سيولة نقدية بما يعادل ثمان اضعاف ما يحتاجه المصرف فعليا لمواجهة سحبيات المودعين وطلبات المقترضين في المدى القصير.

اما الانحراف المعياري للنسبة لمصرف الرشيد فقد بلغ للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) بحدود (٣٨) ولمصرف سومر فقد بلغ للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) بحدود (٥٣١)، الذي يعبر عن تشتت القيم عن وسطها الحسابي فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري زاد تشتت القيم عن الوسط الحسابي.

سبل التوظيف الامثل للموارد المالية باستعمال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR): لغرض توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية بالشكل الامثل باستعمال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR)، تم فحص وتحليل استثمارات احتساب هذه النسبة للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وكما يأتي:

١.٣- سبل التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة لمصرف الرشيد باستعمال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR): من خلال فحص وتحليل الاستثمار الخاصة باحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) المعدة من قبل مصرف الرشيد للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لاحظنا الاتي:

أ- ضخامة الارصدة النقدية لدى البنك المركزي والتي شكلت الجزء الاكبر من اجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة، مما يقلل من ارباح المصرف، لذا يتوجب على المصرف توظيف جزء من تلك السيولة في حوالات الخزينة او السندات الحكومية، لتعظيم الربحية، وكما موضح في الشكل الاتي:

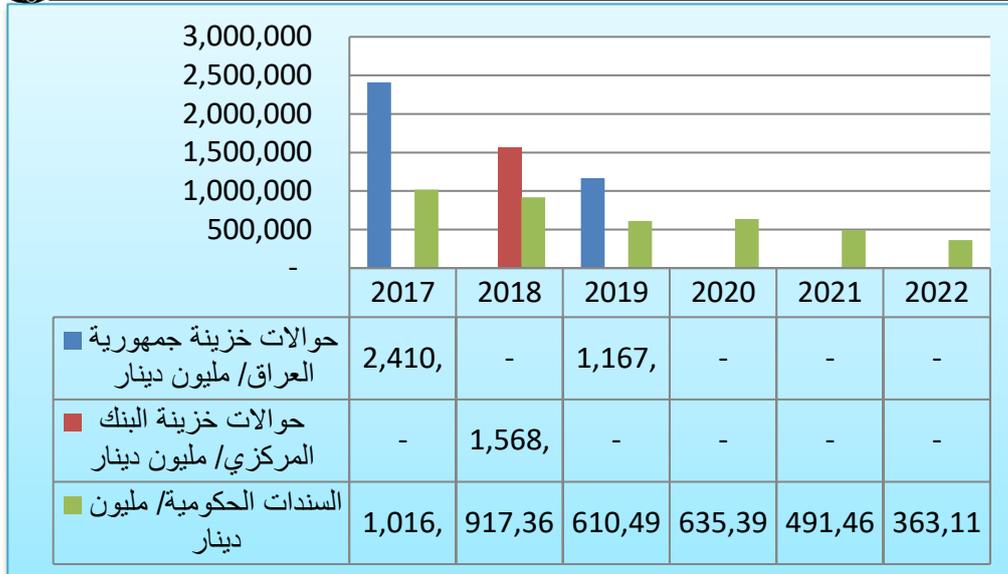


شكل رقم (١)

نسبة الارصدة النقدية لدى البنك المركزي الى اجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة تغطية السيولة لمصرف الرشيد للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ب- تدني الارصدة النقدية المستثمرة في ادوات الدين من المستوى الاول للموجودات السائلة عالية الجودة (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) وبصورة تدريجية بالرغم من اعتبارها ادوات استثمارية توفر سيولة عالية (ذات معدلات تدفق ١٠٠٪) كونها مصدر من الحكومة فضلاً عن توليدها للأرباح، مما يستدعي قيام المصرف بزيادة الارصدة المستثمرة في هذه الادوات بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم ربحية المصرف دون الاضرار بهدف السيولة والأمان، وكما موضح في الشكل الاتي:



شكل رقم (٢) الارصدة النقدية المستثمرة في ادوات الدين من المستوى الاول للموجودات السائلة عالية الجودة لمصرف الرشيد المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة تغطية السيولة لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ج- تدني الارصدة النقدية المستثمرة في الادوات المالية من المستوى الثاني للموجودات السائلة عالية الجودة، بالرغم من اعتبارها ادوات استثمارية توفر سيولة جيدة للمصرف، فضلاً عن توليدها للأرباح، مما يقلل من ارباح المصرف، ما يقتضي قيام المصرف بتوظيف جزء من فائض السيولة المتاحة لديه في هذه الادوات لتعظيم ارباحه، وكما موضح في الشكل الاتي:

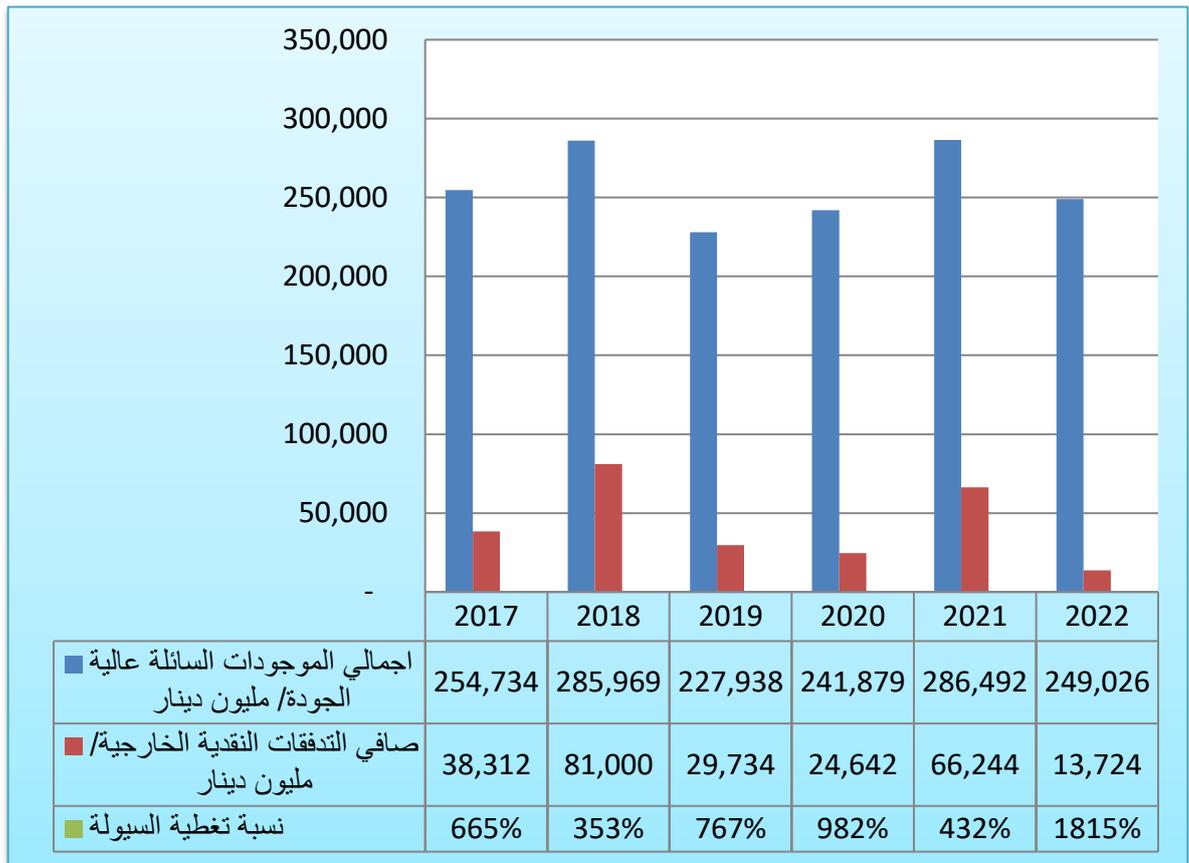


شكل رقم (٣) السيولة المستثمرة في الادوات المالية من المستوى الثاني للموجودات السائلة عالية الجودة لمصرف الرشيد المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة تغطية السيولة لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢). وتأسيساً لما سبق يمكن للمصرف استثمار فائض الارصدة النقدية لدى البنك المركزي (باستثناء الاحتياطي الالزامي) في ادوات الدين من المستوى الاول والثاني للموجودات السائلة عالية الجودة، لتعظيم ربحية المصرف دون الاضرار بهدفي السيولة والأمان، وبالتالي توظيف الموارد المالية للمصرف بشكل امثل.

٢.٣- سبل التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة لمصرف سومر التجاري باستعمال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR): من خلال دراسة وتحليل الاستمارة الخاصة باحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) المُعدة من قبل المصرف للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لاحظنا الاتي:

أ- ان ارتفاع مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصرف خلال مدة البحث لا يعني ضخامة موجوداته السائلة عالية الجودة، انما كان بسبب انخفاض صافي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة خلال مدة ٣٠ يوم القادمة، نظراً لتدني التزامات المصرف عدداً ومقداراً، الامر الذي يستدعي قيام المصرف بالتوسع في مصادر السيولة الحالية، فضلاً عن توفير مصادر جديدة للسيولة من خلال الاقتراض او استقطاب انواع جديدة للودائع كالودائع الحكومية او ودائع المصارف، واعادة توظيف تلك السيولة المتاحة في ادوات الدين والاسهم من المستوى الاول والثاني

للموجودات السائلة عالية الجودة، اضافة الى التوسع في منح الائتمان النقدي والتعهدي بما يكفل التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة، وكما موضح في الشكل الاتي:



شكل رقم (٤)

نسبة تغطية السيولة (LCR) لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة تغطية السيولة لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ب- عدم قيام المصرف بتوظيف جزء من موارده المتاحة في الادوات المالية من المستوى الاول للموجودات السائلة عالية الجودة (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) او في الادوات المالية من المستوى الثاني للموجودات السائلة عالية الجودة، بالرغم من اعتبارها ادوات استثمارية توفر سيولة عالية فضلاً عن توليدها للأرباح، مما يستدعي قيام المصرف بتوظيف جزء من سيولته المتاحة في هذه الادوات بما يؤدي الى تعظيم ربحية المصرف دون الاضرار بهدفي السيولة والأمان.

ج- ضآلة اجمالي التدفقات النقدية الداخلة للمصرف قياساً بأجمالي تدفقاته النقدية الخارجة، مما يستدعي قيام المصرف بتخفيض رصيد الديون غير المنتجة ورصيد حساب الموجودات الاخرى واعادة توظيف السيولة المتاحة في منح القروض المنتجة، وكما موضح في الشكل الاتي:



شكل رقم (٥) نسبة إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الى إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لمصرف سومر التجاري كمصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة تغطية السيولة لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢). لذا يمكن للمصرف ان يوسع مصادره التمويلية كما ونوعاً لرفع قدرته المالية، ثم توظيف تلك الموارد في الاستثمارات المالية قصيرة الاجل، فضلاً عن التوسع في منح الائتمان النقدي والتعهدي، من اجل توظيف موارده بشكل امثل. نستخلص من ذلك قبول فرضية البحث الاولى اي "إمكانية اعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم أداء المصارف التجارية في توظيف الأموال المتاحة لديها".

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### ١.٤ - الاستنتاجات

١. تعد نسبة تغطية السيولة (LCR) اداة تصحيحية لمسار النشاط المصرفي، اذ ان عملية تقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف باستعمال هذه النسبة تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة انشطة هذه المصارف وتشخيص مجالات الضعف فيه، بغية رسم خطط مستقبلية تسهم في رفع كفاءة التوظيف.
٢. الغرض الاساسي لتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) هو تعزيز ادارة مخاطر السيولة على المدى القصير، ألا ان هناك إمكانية لاعتماد هذه النسبة لتقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية على المدى القصير، بوصفها احد الاساليب الحديثة لتقويم الأداء المصرفي، وهذا ما اكده قبول فرضية للبحث.
٣. ان التوظيف الامثل لموارد المصرف المالية مرتبط باختيار مصادر التمويل بالشكل الامثل، اذ لا يمكن الوصول الى الوضع الامثل لتوظيف الموارد المالية دون حياة تلك الموارد بصورة مثلى.
٤. من اهم التحديات التي تواجه المصارف هي نقص السيولة، ألا ان زيادتها عن الحاجة المطلوبة يخلق مشكلة ايضاً، اذ ان الافراط في الاحتفاظ بالسيولة يؤدي الى تخفيض الارباح، نتيجة تقويت فرصة استثمارها.
٥. أظهرت استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) ان البنود المكونة لبسط النسبة (الموجودات السائلة عالية الجودة) يتم ترجيحها بمعدلات تدفق اكبر كلما ارتفعت سيولة الموجود، اما البنود المكونة لمقام النسبة (صافي التدفقات النقدية الخارجة) فيتم ترجيحها بمعدلات تدفق اكبر كلما قلت مدة الاستحقاق و/او ارتفعت درجة التأكد للتدفق.
٦. حقق مصرفي الرشيد وسومر التجاريين نسب مرتفعة لمعيار نسبة تغطية السيولة (LCR) خلال مدة البحث، عدا سنتي (٢٠٢٠-٢٠٢١) فقد انخفضت النسبة لمصرف الرشيد الى دون ١٠٠٪، الا ان مصرف الرشيد كانت له الافضلية من حيث معدل النسبة وانحرافها المعياري خلال مدة الدراسة على مصرف سومر.

٧. من أهم المتغيرات ذات التأثير على نسبة تغطية السيولة (LCR) هي (النقد لدى المصرف، الارصدة لدى البنك المركزي، الارصدة لدى المصارف الاخرى، الادوات الاستثمارية قصيرة الاجل، الودائع المستحقة خلال ٣٠ يوم، الاقتراض التأمينات المستلمة والمستحقة خلال ٣٠ يوم، الديون المنتجة، الديون غير المنتجة، الموجودات الاخرى، المطلوبات الاخرى).
٨. ان ارتفاع نسبة تغطية السيولة (LCR) لا يعني بالضرورة كبر حجم الموجودات السائلة عالية الجودة التي يمتلكها المصرف، انما يعتمد ايضاً على حجم التدفقات النقدية الخارجة، فكلما انخفض حجم التدفقات النقدية الخارجة ارتفعت النسبة.
٩. تدني نسب توظيف الارصدة النقدية في ادوات الاستثمارية قصيرة الاجل لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين، بالرغم من كونها توفر سيولة عالية فضلاً عن توليدها للأرباح في ذات الوقت.

## ٤,٥,٤ التوصيات

١. ضرورة قيام المصارف التجارية بتقييم أداءها بصورة دورية، ومقارنة أدائها الفعلي بالأداء المستهدف وفقاً للتخطيط المحدد مسبقاً، لكشف نقاط الخلل ومعالجتها، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها، اضافة الى الافصاح عن نتائج التقييم للاستفادة منها بالشكل الامثل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
٢. تبني المصارف نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقويم ادائها في المدى القصير، من خلال تحديد مستوى السيولة الذي يجب الاحتفاظ به وشكل ومقدار الاستثمارات قصيرة الاجل، التي تكفل للمصرف الاستخدام الكفء لموارده المالية.
٣. الزام المصارف كافة بالإفصاح عن مؤشرات الأداء المصرفي، ومنها مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR).
٤. إيلاء موضوع تقويم التمويل الامثل للموارد المالية ذات الاهمية لتقويم توظيف الموارد المالية، اذ يكمل احدهما الاخر في تحقيق اهداف المصرف الرئيسية.
٥. ينبغي على المصارف استعمال نسبة تغطية السيولة (LCR) لإحداث توازن بين تحقيق هدف الربحية من جانب وتوفير السيولة من جانب اخر.
٦. تبني البنك المركزي العراقي اقامة دورات تدريبية في مجال متطلبات والية احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) لموظفي القطاع المصرفي لزيادة معرفتهم وتطوير مهاراتهم، مما يعكس على زيادة فعالية وكفاءة المصارف في تطبيق هذه النسب.
٧. الزام المصارف بالوفاء بالحدود الدنيا لنسبة تغطية السيولة (LCR) ، على ان لا تتضاعف هذه النسب عن النسبة المطلوبة، لضمان تحقيق اهداف المصرف بصورة متزنة.
٨. ضرورة تركيز المصارف التجارية على الاستثمارات قصيرة الاجل لما تدره من إيرادات وتوفره من سيولة كافية لمواجهة المخاطر المصرفية في ذات الوقت.

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

- ١- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، (٢٠٢١)، "معيان نسبة تغطية السيولة: متطلبات التطبيق والتحديات".
- ٢- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٧)، "الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل ٣ المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR".
- ٣- مصرف الرشيد، (٢٠١٧)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٤- مصرف الرشيد، (٢٠١٨)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٥- مصرف الرشيد، (٢٠١٩)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٦- مصرف الرشيد، (٢٠٢٠)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٧- مصرف الرشيد، (٢٠٢١)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٨- مصرف الرشيد، (٢٠٢٢)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ٩- مصرف سومر، (٢٠١٧)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".

- ١٠- مصرف سومر، (٢٠١٨)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ١١- مصرف سومر، (٢٠١٩)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ١٢- مصرف سومر، (٢٠٢٠)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ١٣- مصرف سومر، (٢٠٢١)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".
- ١٤- مصرف سومر، (٢٠٢٢)، "استمارة احتساب نسبة تغطية السيولة".

### ثانياً: المصادر الأجنبية

#### Research, articles and periodicals:

- 1- Patora, Karolina, (2015), "Liquidity Coverage Requirement under the Delegated Regulation of the European Commission and Basel III Rules-a Comparative Study" *Bezpieczny Bank*, Vol. (2), No. (49).

#### Official reports, bulletins and laws:

- 1- BCBS, (2013), "The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools".
- 2- CENTRAL BANK OF SRILANKA, (2015), "BASEL III LIQUIDITY STANDARDS ON LIQUIDITY COVERAGE RATIO".
- 3- EMEAP Working Group for Financial Markets, (2016), "Impact of the Liquidity Coverage Ratio (LCR) Requirement on EMEAP Money Markets, Central Bank Operations and Monetary Policy Transmission".